«الصحة» رصدت زيادة في الحالات التي تراجع المشافي لشكايات تنفسية

غباش لـ«الوطن»: ندقق في الإصابات الجديدة من حيث عددها ونوعيتها للوقوف على الخط البياني لتطور الوباء

محمود الصالح

كشف وزير الصحة حسن محمد غباش في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه من خلال المتابعة الدقيقة لحالات الإصابة بوباء كورونا في البلاد لوحظ ازدياد في عدد الحالات التي تراجع المشافي العامة لشكايات تنفسية.

وبين غباش أنه تم تكليف المشافي إجراء دراسة عاجلة على الحالات المسجلة لمعرفة فيما إذا كانت هذه الإصابات كورونا، أو غيرها من أنواع الإصابات التنفسية التي يزداد عددها خلال فصل الشتاء.

وقال غباش: كذلك طلبنا أن يتم التركيز على الحالات المؤكدة للإصابة بكورونا فيما إذا كانت هي حالة الفيروس بشكله الأساسي أم المتحول.

وأهاب وزير الصحة بجميع المواطنين الالتزام التام بالإجراءات الاحترازية لمواجهة وباء كورونا وبشكل خاص الالتزام بارتداء الكمامات، والتباعد المكاني للتخفيف قدر الإمكان من حالات انتشار الوباء.

وكانت وزارة الصحة قد نشرت على صفحتها الرسمية على فيسبوك بياناً أكدت فيه أنه من خلال الاستجابة المستمرة لجائحة كورونا وتقصي أي تطورات في هذا الموضوع رصدت وزارة الصحة خلال هذا الأسبوع ازدياداً في عدد حالات المراجعين لأقسام الإسعاف في المشافي بكل المحافظات الذين يعانون أعراضاً تنفسية مشتبهاً فيها ويتم التعامل معهم وفق البروتوكول المعتمد وتتم متابعة النتائج المخبرية.

وأضاف البيان إن وزارة الصحة تتابع أي تطور يطرأ على منحنى الإصابات الذي بدأ بالازدياد مجدداً وتهيب بالمواطنين التشدد باتباع الإجراءات الوقائية وعدم التهاون بها مطلقاً ولاسيما أن دول العالم تواجه سلالات متحورة جديدة من فيروس كورونا وسورية لن تكون بمنأى عنها.

وكانت وزارة الصحة في نهاية العام الماضي قد انتقلت إلى المرحلة (ب) من خطة الطوارئ لمواجهة وباء كورونا، التي اقتضت أن يتم حشد كل الجهود الصحية في المؤسسات الصحية، للاستجابة لجميع الحالات المشتبه فيها وكذلك المثبتة بهذا الوباء.

وكانت وزارة الصحة قد سجلت منذ بداية انتشار الوباء في سورية إصابة ١٥٢٣٠ مواطناً من خلال التحاليل المخبرية، شفي منهم ٩٣٠٧ بينما توفي من الحالات المصابة ١٠٠١ حالة في جميع المحافظات ومازالت هناك ٤٩٢٢ حالة نشطة حتى الآن تتلقى العلاج اللازم.

شقق على الهيكل ضمن أبنية مسكونة من سنوات في طرطوس !

مجلس المدينة: نظام البناء لا يحدد مدة زمنية لإكساء الشقق بعد انتهاء أعمال البناء

طرطوس - هيثم يحيى محمد

تصل لـ«الوطن» بين الحين والآخر شكاوى حول بقاء الكثير من الشقق في مدينة طرطوس وبقية مدن المحافظة من دون إكساء رغم أنها داخل أبنية مسكونة منذ زمن.

ويتحدث الشاكون عن سلبيات بقاء هذه الشقق هكذا على الساكنين حالياً ومستقبلاً عندما يقرر أصحابها إكمالها إضافة لتشويهها المنظر الخارجي العام للبناء ويتساءلون عن كيفية موافقة مجالس المدن على إفراز الشقق لأي صاحب بناء أو متعهد قبل استكمال الأعمال الخارجية وبشكل موحد للبناء وقبل استكمال جميع الأعمال المشتركة.. إلخ.

صاحب مكتب هندسي في مدينة طرطوس سبق وعمل في المجال الهندسي والبناء لمدة طويلة في أبو ظبي قال: اليوم لا توجد شقق للإيجار بينما توجد عشرات الآلاف من الأبنية على الهيكل وبعضها انتهى صلاحيته الإنشائية ولا دولة في العالم فيها بناء على الهيكل والبناء على الهيكل كله أخطاء.

وأضاف: أهم الأضرار من البناء على الهيكل هو تجميد رأسمال وطني وتهريب ضريبي وعمليات غسل أموال وتشويه للمخطط العمراني للبلد وتبقى البناية والشارع والمدينة والمحافظة بحالة من عدم النظافة ورمي مخلفات البناء وإشغال سكان البناية من إزعاج وأوساخ ونتيجة البناء على الهيكل أرهقت البلديات وأصبحت في إرباك. وهناك مئة حالة خطأ ناتجة عن البناء عالهيكل.

مدينة طرطوس

مدير الشؤون الفنية في مجلس المدينة حسان حسن ورداً على سؤالنا حول بقاء الكثير من الشقق على الهيكل قال: هذا الموضوع صحيح باعتبار أن نظام البناء بشكل عام لا يفرض إكساء الشقق خلال مدة بعد انتهاء أعمال البناء ولهذا السبب بالذات صدر قانون إعمار العرصات بالمرسوم رقم ٨٢ لعام ٢٠١٠ والغاية منه إلزام مالكي العرصات المعدة للبناء ببنائها خلال مدة محددة وكذلك إكساء جميع الأقسام الطابقية سواء أكانت محلات أم مكاتب أم شققاً سكنية وذلك وفق خطة سنوية يضعها مجلس الوحدة الإدارية تأخذ بالحسبان الحركة العمرانية واتجاه نموها.. ومدينة طرطوس باشرت تطبيقه فور صدوره إلا أن الظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها البلاد خلال الحرب دفعت مجلس المدينة إلى تأجيل تطبيقه عدة مرات خلال السنوات السابقة.

وأشار إلى أن مجلس المدينة اتخذ قراراً في دورته المنعقدة مطلع هذا العام بتطبيق هذا القانون على العرصات الواقعة على الكورنيش الشرقي مبدئياً وسيتم إخضاع باقي المناطق لأحكامه تباعاً.

وحول إفراز الشقق قبل إكمال الشقق والأعمال الخارجية أجاب حسن: المدينة تحرص وبكل دقة على عدم إفراز أي بناء يشيد فيها إلا بعد تطبيق كافة شروط الإفراز لاسيما إكساء الواجهات الخارجية والمداخل والممرات والأدراج المشتركة وتركيب المصاعد وإكساء الملجأ وغيره من الشروط المحددة في النظام، مضيفاً: أما إن كان الأمر يتعلق ببناء محدد فأرجو تزويدنا برقم العقار ليتم التدقيق وبيان وجود أي التباس في الأمر.

ورأى أن الحالة الحضارية والجمالية تقتضي بكل تأكيد بأن يتم تسليم الشقق مكسية بالكامل، وعدم السماح بأي أعمال في البناء بعد انتهاء أعمال البناء والإكساء وهذا الأمر معمول به في جميع دول العالم المتقدمة أما الناحية السلبية فهي مرتبطة بالواقع الاقتصادي والاستثماري لان ذلك سيشكل إرهاقاً مادياً إضافياً على مالك الشقة كون كلفة الإكساء قد تتجاوز كلفة الإنشاء اليوم وبالتالي خسر مالك الشقة ميزة تجهيز الشقة على دفعات حسب وضعه المادي وعليتاً ألا نغفل الناحية الاستثمارية بان شراء الشقة أساساً تم كنوع من المحفظة الاستثمارية لمدخراته في ظل قلة المطارح الاستثمارية المضمونة نوعاً ما وبالمجمل أقول إن الحالة المثالية في المدن الحضارية تقتضي تسليم الشقق جاهزة قولاً واحداً.

> إلزام مالكي العرصات ببنائها وإكسائها خلال فترة محددة

بدوره عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن أحمد عيسى أجاب عن أسئلتنا بالقول: الموضوع أولاً وأخيراً مسؤولية الوحدات الإدارية وفق أنظمة البناء والأسس المتبعة في الإفرازات الطابقية واستكمال الإكساء الخارجي، والمرافق المشتركة في البناء واجب قبل إتمام الإفراز الطابقي للبناء.. ولكن إذا كان المقصود فرض إكساء الشقق من الداخل قبل الإفراز الطابقي فهذا موضوع لم تلحظه أنظمة البناء، وبإمكان (البلديات) إذا دعت الحاجة اقتراح إجراءات إضافية بهذا الخصوص وتصديقها من مجلس الوحدة الإدارية مع طلب عرضها استثنائياً على اللجنة الإقليمية إذا لزم الأمر.

وفد إيراني يزور سورية..

معاون وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: المنح الإيرانية لم تلغَ.. وقريباً اتفاقية جديدة «معدلة»

فادي بك الشريف

كشفت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا سحر الفاهوم في حديث خاص لـ«الوطن» عن مباحثات قائمة حالياً مع الجانب الإيراني لتفعيل اتفاق التعاون الموقع حول التبادل الثقافي واستمرار المنح الإيرانية لدراسة الطلبة السوريين في إيران في مرحلتي «الإجازة والدراسات العليا» بما ينعكس على الطلاب وانتظام المنح السنوية المقدمة من الجانب الإيراني بمعايير وشروط محددة بنص الاتفاق.

وحول ما يسوق له البعض عن إلغاء الاتفاق والمنح، بينت الفاهوم أنه من المفترض استمرار الاتفاقية المعمول بها لحين توقيع الاتفاق الجديد، كاشفة عن استئناف العمل بالاتفاقية، وذلك بعد إجراء تعديل على الاتفاق للوصول إلى الصيغة النهائية، بما فيه بحث مختلف أوجه التعاون وطرح اتفاقية موحدة تشمل الكليات الطبية وتركز على الاختصاصات المهمة، بما ينعكس على الطلاب الموفدين وبحث التعاون في عدة مجالات تعليمية.

هذا وبينت معاون وزير التعليم العالي أن وفداً إيرانياً مهماً يزور سورية مطلع الشهر القادم، مؤكدة أنه من المقرر توقيع اتفاق تكنولوجي، إضافة إلى بحث مختلف التفاصيل المتعلقة باتفاقية التبادل الثقافي بين الجانبين.

وأوضحت الفاهوم أنه صدر قرار يقضي بتحويل المنحة الإيرانية من حساب الجهة الموفد إليها إلى حساب الجامعة، مع وجود إجراءات لعملية التحويل وإجراءات الصرف علماً أن هذا الأمر يشمل كل حالة على حدة من الطلاب وخاصة أن هناك جامعات لا تأخذ أقساطاً.

وأضافت إنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بالنسبة للطلاب الذين انقطعت عنهم المنح الإيرانية، ليصار إلى تحويل منحهم من منح على حساب الدولة المستضيفة إلى منح على حساب الجامعة، علماً أن القرار يشمل طلاباً سوريين كانوا قد تأثروا بسبب جائحة كورونا وتوقف منحهم نتيجة الظروف الراهنة.

وفي منحى متصل، كشف كتاب رسمي صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إتاحة الفرصة للطلاب الراغبين بالدراسة في الهند بالتسجيل إلكترونياً عبر موقع www.idcilinda.co.in بتحميل شهاداتهم عن طريقه ليتم منحهم القبول حسب احتياجات الجامعات في الهند، مع وجود حسم للطلبة المتميزين يصل إلى حد ١٠٠ بالمئة ستقدمه الجامعات الكبرى للطلاب حسب مؤهلاتهم.

> التسجيل «إلكترونياً» للدراسة في جامعات «الهند» والتقدم لـ ٥٠٠ منحة «روسية» مستمر حتى منتصف آذار القادم

وحسب الكتاب فقد جاءت هذه الخطوة بعد مراسلات السفارة السورية في الهند ومدير البنية التحتية والتطوير في قطاع التعليم العالي الهندي والمديرين العام والتنفيذي في EDCIL.

ونوه الكتاب الصادر عن معاون وزير التعليم العالي والموجه إلى كل الجامعات السورية، بعقد اجتماع بين السفير السوري في نيودلهي الدكتور رياض عباس ومانوج كومار المدير العام في EDCIL (الجهة المانحة) وكذلك المدير التنفيذي ومدير البنية التحتية في قطاع التعليم العالي الهندي.

واطلع السفير على المشاريع الجديدة ومنها نظام التعليم الرقمي الافتراضي وهو المشروع الرائد لتبادل خبرات أساتذة الجامعات والطلاب لتحقيق الاستفادة العلمية المثلى.

وتم التطرق إلى المشاكل التي تعرضت الطلبة السورية وتحديداً بسبب جائحة كورونا وكيفية الاستفادة المثلى من قدراتهم وتوفير الأجواء للطلبة لإكمال دراستهم بالشكل الأمثل.

في السياق، قررت وزارة التعليم العالي تمديد فترة التقدم للمنح الدراسية المقدمة من جمهورية روسيا الاتحادية للطلاب السوريين حتى الخامس عشر من آذار القادم وفق إعلان للوزارة.

ويأتي ذلك بعد أن أعلنت الوزارة في العشرين من كانون الثاني الماضي عن ٥٠٠ منحة دراسية مقدمة من روسيا الاتحادية للمرحلتين الجامعية الأولى والدراسات العليا «ماجستير ودكتوراه» بمختلف الاختصاصات للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢١ وحددت فترة تقديم الطلبات من الـ ٢٥ من الشهر الماضي وحتى الـ ٢٢ من شباط الجاري.